

أكاديمية القاسمي

امتحان نهاية الفصل

المساق: قراءات في كتابات نحويين كلاسيكيين اسم المحاضر: د. مراد موسى

قراءة في كتابات نحويين كلاسيكيين

الفصل: الأول

الموعد الثاني: ٢١/٧/١٢ مدة الامتحان: ساعتان

القسم الأول: أجب عن أحد السؤالين التاليين (٣٥ درجة)

١. روي أنّ عليّاً بن أبي طالب سمع أعرابياً يقرأ "لا يأكله إلا الخاطئين". وضح بالتفصيل هذا الاقتباس بوضع علم "النحو" مبيناً العلاقة بين أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي.

٢. قف على خصائص اشتراك البصرة والكوفة بعلم النحو من حيث النهوض به، مشيراً إلى دور الخليل بن أحمد وسيبويه من جهة، والرؤاسي والكسائي من جهة أخرى.

القسم الثاني: اختر نصّاً مرفقاً وأجب عن أحد الأسئلة التالية (٤٥ درجة)

١. الزجاجي من "الإيضاح في علل النحو" - وضح كيف يعرف الاسم لدى المنطقيين وبعض النحويين، وكيف يعرفه الزجاجي، ثم بين الاحتجاج الذي يمكن أن يقع في تعريفه وكيف يدحض الزجاجي ذلك.

٢. أبو علي الفارسي من "المسائل العسكرية" - وضح بالتفصيل لم لا يعتبر أبو علي الفارسي أنّ زيد في الدار لا تصنّف بالتمائل مع زيد أخوك، ثم بين آليّة الاستدلال على ذلك خلال إدخال (إنّ).

٣. ابن جني من "الخصائص" - يأتي ابن جني بالأمثلة القياسية: سيّد و ميّت، طيّب و شيبّ، للخروج مبدأً. ما هو هذا المبدأ؟ ثم فصل مدى علاقته بعبارة ابن جني "رفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرتة"؟

القسم الثالث: عرف اثنين مما يلي (٢٠ درجة)

- التعبير "أصل" في نصّ أبي علي الفارسي "... الكلام وإن كان لا يخلو ممّا ذكرنا في الأصل"، - فاعل واحد ومفعولات كثيرة، - "الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني"، - "الحال مفعول بما عند البصريين"

نرجو لكم النجاح!

الرجاجي من "الإيضاح في علل النحو"

حد الاسم

الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك.

فإن قال المحتج منهم: هذا غير لازم لأننا إذا قلنا "زيد" فقد دل على مسمى تحته دلالة غير مقرونة بزمان، وإذا قلنا "إن ولكن" لم يدل على شيء؛ ولم يكن كلاما حتى يقرن بجمله. قيل له: الاسم يدل على مستواه كما ذكرت، ولا تحصل منه فائدة مفردا حتى نقرنه باسم مثله، أو فعل، أو جملة، وإلا كان ذكره له لغوا وهذا غير مفيد. وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له، ثم لم تكمل الفائدة بذكره إياه حتى نقرنه بما تكمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما.

وقال آخرون: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه. وهذا أيضا من كلام القوم، وإن كانت فيه هذه الزيادة البسيطة، وقد مضى القول فيه.

وأما سيبويه فلم يجد الاسم حدا يفصله من غيره، ولكن مثله فقال "والاسم رجل وفرس". فقال أصحابه ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل، وحد الفعل لأنه أصعب من الاسم. ونحن نذكر ما حده به في غير موضعه.

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعي وضري. يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق. وفساد هذا الحد بين، لأن من الأسماء لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأتى وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلية في حدنا الذي قدمنا ذكره لأنها في حيز المفعول به لأن "كيف" سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين، وعند الكسائي وهي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه. وهي عند الفراء بمعنى الجزء الممكن وغير الممكن. وله في ذلك شرح طويل، إلا أنه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول، أو ما كان في حيزه. و"أين" وأحوالها ظروف، والظروف كلها مفعول فيها، وقال آخرون: الاسم ما دل على مسمى. وهذا وصف لا حد له.

أبو علي الفارسي من "المسائل العسكرية"

اعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلام، وذلك نحو: زيد أخوك، وعمرو ذاهب، والفعل مع الاسم: قام زيد، وذهب عمرو.

ويدخل الحرف على كل ما حد من هاتين الجملتين فيكون كلاما، وذلك نحو: هل زيد أخوك، وإن زيدا أخوك، وما عمرو منطلقا.

وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم كما دخل على الجملة المركبة من الاسمية، وذلك نحو: قد قام زيد، وما يذهب عمرو، ولم يضرب زيد.

فأما قولهم: زيد في الدار، والقتال في اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حدّ قولك: إن زيدا منطلق، ولكنه من حيز الفعل والاسم، أو الاسم والاسم.
 ألا ترى أن قولك: "في الدار" ليس بزيد، ولا القتال باليوم وإذا لم يكونا إياها كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه.
 ولن يخلو ما يعلقه من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك كان داخلا في جملة ما ذكرناه.

وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسما برأسه، وذلك مذهب حسن.
 ألا ترى أن الكلام وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في الأصل، فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل.
 يدلك على ذلك قولك: إن في الدار زيدا.
 فلا يخلو ذلك المقدر المضمر من أن يكون اسما، أو فعلا كما أعلمتك، فلو كان فعلا لم يجز دخول "إن" في هذا الكلام.

ألا ترى أن "إن" لا مدخل لها على الأفعال، وكذلك أخوات "إن" فلا يجوز إذن أن يكون الفعل مرادا هنا، ولا يجوز أيضا أن يكون المراد الاسم، لأن الاسم لو كان مرادا ما كان ليتخطى ذلك الاسم المراد فيعمل في هذا المظهر.
 وإذا لم يخل الكلام من هذين، ولم يجز هذان ثبت أن هذا قسم ونوع غير ما تقدّم.

ابن جني من "الخصائص"

قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عُكست الحال فكانت فرقا أيضا؟

قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثيرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستحقون. فجرى ذلك في وجوبه، ووضوح أمره، مجرى شكر المنعم، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يُعقِبُه من إنعامه وغفرانه. ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة؛ لنقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا يس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الياء في موسر، وموقن واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة؛ وهذا - كما تراه - أمر يدعو الحسن إليه، ويحلو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسنة طبيعية، فناهيك بها ولا معديل بك عنها. ومن ذلك قولهم في سيد، وميت، وطويت طيا، وشويت شيا: إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد، وميت، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا. فهذا أمر هذه سبيله أيضا، ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسؤود ومثوت وطؤيا وشؤيا، وأن سيّدا، وميتا، وطيا، وشيا، أخفّ على ألسنتهم من اجتماع الواو والياء مع سكون الأوّل منها.